جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 1 -	دراسة أشكال ووسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
عنوان المداخلة	ترقية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيقالتنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر	
الإسم واللقب	مسعود دراوسي	بن مسعـود أدم
المؤهل العلمي	استاذ دكتور	دكتور
الوظيفة	مدير مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية	عضو مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية
التخصص	/	/
المؤسسة	جـامعة البليـدة 2 ـ الجزائر	جـامعة البليـدة 2 ـ الجزائر
ملاحظات	/	/

ترقية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة كألية لتحقيق التنمية المستدامة ـ دراسة حالة الجزائر

الملخص

لقد إستطاعات الصناعات الصغيرة و المتوسطة أن تبرهن في الفترة الأخيرة فعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى مختلف أبعادها الرئيسية الثلاثةسواء من الناحية الاقتصادية عن طريق المساهمة في الرفع من الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافةو تحسين الميزان التجاري أو من الناحية الاجتماعية من خلال توفير مناصب الشغل، الحد من البطالة و تحقيق عدالة اجتماعية أو من الناحية البيئية التي تعتبر التوجه الجديد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يتعلق بالحماية البيئية و التقليل من التلوث الصادر عن هذه الأخيرة، الأمر الذي عجل من الدولة الجزائرية أن تسارع بالإهتمام بهذا القطاع بدعمه و ترقيته من جميع النواحي، و ذلك من خلال إنشاء عدة هيئات ووكالات و إنتهاجها لعدة برامج تأهيلية من أجل النهوض بقطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة و تسخير لها كل الوسائل و هيئات الدعم المادية و التقنية الممكنة.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الصغيرة و المتوسطة، هيئات الدعم الحكومية، التنمية المستدامة.

مقدمة

في ظل التغيرات التي تعرفها الساحة الاقتصادية العالمية من تغيرات على مختلف الأصعدة ازداد الاهتمام بموضوع الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، نظرا للدور المحوري الذي تلعبه في تحقيق التنمية المستدامة(التنمية الشاملة)، أين أصبحت الركيزة الأساسية لكثير من اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء وهي لا تقل أهمية عن الصناعات الكبيرة لدورها التكاملي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و أصبح هذا النوع من الصناعات يمثل أكثر من 90% من مجموع المشاريع الاقتصادية في العالم ، كما تساهم بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي.
حيث ان معظم التقارير التي تم اجراؤها في العديد من دول العالم تتفق أن المؤسسات الصغيرةو المتوسطة (الصناعة الصغيرة و المتوسطة) تعتبر أفضل وسائل الانعاش الاقتصادي لتمتعها بجملة من الخصائص كالمرونة و سهولة التكيف و القدرة على الدخول و الخروج من الأسواق بالإضافة الى استيعابها شريحة واسعة من اليد العاملة مهما تباينت مؤهلاتها العلمية و الفنية و استغلال المنتجات المحلية كمواد أولية و مشاركتها للصناعات الكبيرة عن طريق المناولة من الباطن ، ناهيك عن امتلاكها لإمكانيات الابتكار و الابداع و التجديد و تطوير منتجات جديدة الأمر

الذي يجعل منها وسيلة فعالة لتحقيق التنمية المنشودة . هذا ما دفع كثير من الدول الى الاهتمام بتطوير الصناعات الصغيرة و المتوسطة بما فيها الدول العربية ، مما تطلب وضع رؤية استراتيجية لترقيتها و دعمها و تسييرها . إن ترقية و دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق التنمية يمثل تحديا رئيسيا و صعبا ، خصوصا في ظل التطورات التي يشهدها العالم ، و ظهور مفهوم جديد للتنمية ألا و هو مفهوم التنمية المستدامة ، اين كان توظيفه بعيدا عن محيط المؤسسة قبل أن يتوسع و يكتسب مكانة كبرى لدى صانعي القرار ، حيث ادمجت الأمم المتحدة في إطار هياكلها المكلفة بالتشاور الدولي مبدأ احترام التنمية المستدامة كشرط اساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية .و بإعتبار أن الصناعات الصغيرة و المتوسطة (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هو مصطلح الشاع في الجزائر) أحد العناصر الفعالة في الاقتصاد ، فقد أصبحت مطالبة بضرورة تبني مفهوم التنمية المستدامة .

لما سبق ذكره و على غرار باقي الدول النامية و العربية منها بادرت الجزائر باتجاه مجموعة من الاصلاحات و التحولات و ذلك من خلال تبني استراتيجية تهدف من خلالها الى دعم و ترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة في جميع المجالات (الدعم و المرافقة، التمويل ، التأهيل ، الإنشاء و الاستثمار، القوانيين و التشريعات ، الاتفاقيات الدولية .....الخ) بالشكل الذي يجعلها منافسة لمثيلتها في الدول المتقدمة و التسليم بمكانتها المشروعة و اهميتها المتميزة في تحقيق التنمية المستدامة .

على ضوء ما سبق ذكره تتضح الإشكالية التي نحاول الاجابة عنها من خلال ورقتنا البحثية هذهو المتمثلة في السؤال التالي: **فيما تتمثل الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر من اجل ترقية و دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة كقطاع اساسي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ؟**

للاجابة على هذه الاشكالية و الاسئلة التي قد تطرح في هذا المجال من جهة ، و الالمام بكل جوانب الموضوع و تحقيق أهداف البحث من جهة ثانية .إرتأينا ان نتناول في ورقتنا البحثية هذه النقاط التالية :

- الأسس النظرية حول الصناعات الصغيرة و المتوسطة (تعريفهاو الخصائص التي تميزها)
- الإطار المفاهيمي التنمية المستدامة وعلاقتها بالصناعات الصغيرة و المتوسطة (الأهداف ،المبادئ، الأبعاد)
- مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة
- اليات و أساليب ترقية و دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

و نبدأ و رقتنا البحثية بمقدمة و نختمها بخاتمة عامة تتضمن النتائج المتوصل لها بالإضافة الى جملة من التوصيات و الاقتراحات التي نراها صائبة

المحور الأول: الأسس النظرية حول الصناعات الصغيرة و المتوسطة(تعريفها و الخصائص التي تميزها)

سنتطرق في هذا المحور إلى مختلف التعاريف المتعلقة بالصناعات الصغيرة و المتوسطة لبعض الدول العربية ثم نشير إلى مختلف الأشكال و الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى.

أولا: التعاريف المختلفة للصناعات الصغيرة و المتوسطة

إن تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة يختلف مندولة عربية إلى أخرى، إلا أن الملاحظ أن كل الدول العربية تعتمد على معيار عدد العمال يشكل أساسي في تعريفها ، إضافة إلى معايير أخرى حسب كل دولة و هذا حسب ما هو موجود في الجدول الموالي.

الجدول رقم (1) يوضح مختلف تعاريف المتعلقة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

الدولة	نوع الصناعات	عدد العمال	معايير أخرى
اليمن	✓ صناعات صغيرة ✓ صناعات متوسطة	✓ أقل من 4 عمال ✓ أقل من 10 عمال	
الأردن	✓ صناعات صغيرة ✓ صناعات متوسطة	✓ بين 2 – 10 عمال ✓ بين 10– 25 عامل	
السودان	✓ صناعات الصغيرة	✓ أقل من 10 عمال	
سلطنة عمان	✓ صناعات صغيرة ✓ صناعات متوسطة	✓ أقل من 10 عمال ✓ بين 10–100 عامل	✓ رأس المال المستثمر أقل من 50 ألف ريال ✓ رأس المال المستمر بين 50–100 ألف ريال
مصر	✓ صناعات الصغيرة	✓ أقل من 50 عاملا	– رأس المال بين 50 ألف ومليون جنيه
السعودية	✓ صناعات صغيرة ✓ صناعات متوسطة	✓ بين 1–20 عاملا ✓ بين 21– 100 عاملا	✓ رأس المال المستثمر لا يفوق 20 مليون ريال
الكويت	✓ صناعات صغيرة ✓ صناعات متوسطة	✓ أقل من 10 عمال ✓ بين 10– 50 عاملا	✓ لا يتجاوز رأس المال 200 ألف دينار
البحرين	✓ صناعات صغيرة ✓ صناعات متوسطة	✓ بين 5–19 عاملا ✓ بين 20– 100 عاملا	
العراق	✓ صناعات صغيرة ✓ صناعات متوسطة	✓ بين 1–9 عمال ✓ بين 10–29 عاملا	✓ رأس المال المستثمر للمؤسسات الصغيرة في حدود 100 ألف دينار
دول مجلس التعاون الخليجي	✓ صناعات صغيرة ✓ صناعات متوسطة	✓ أقل من 30 عاملا ✓ أقل من 60 عاملا	✓لا يتجاوز رأس المال المستثمر 2 مليون دولار ✓ رأس المال المستثمر بين 2–6 مليون دولار

المصدر:منظمة العمل العربي، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية**، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسةو الثلاثون، بشرم الشيخ، الجمهورية المصرية العربية، الأيام 23 فيفري إلى 1 مارس 2008، ص 13–15.

أما التعريف الجزائري للصناعات الصغيرة و المتوسطة كان وفق القانون رقم 01–18 الصادر بتاريخ 2001/12/12 و المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ثّم تعريفها مهما كانت طبيعتها القانونية كالتالي:" كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص، و لا يتجاوز رقم

أعمالها 2 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، و أن تتوفر على الإستقلالية المالية حيث لابد أن تحترم معايير الإستقلالية".[1]

من الملاحظ أنه على غرار تعاريف الدول العربية الأخرى اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للصناعات الصغيرة و المتوسطة على معيار عدد العمال و معيار رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية، ، كما ينقص هذا التعريف المعايير النوعية باستثناء معيار الإستقلالية.

و من هذا المنطلق ينبغي أن نشير إلى أنّ التعريف المحدد لقطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة أيا كانت صورته، ينبغي أن يكون تعريف مرن، قابل للتعديل و إعادة النظر فيه وفقا لما يتكيف مع الظروف الإقتصاديةو الإجتماعية أو حسب اتجاهات البرامج و السياسات السائدة في إقتصاد أي بلد بشكل عام.

ثانيا: الخصاص المميزةللصناعات الصغيرة و المتوسطة

ما يميزالصناعات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات أخرى مجموعة من الخصائص يمكن إيجازها في النقاط التالية:

-إن طبيعة الملكية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة جعل مهام الإدارة تسند إلى مالك المؤسسة في غالب الأحيان و ذلك بسبب بساطة العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة فهي لا تتطلب مهارات عالية لإدارتها.

-سهولة التأسيس وذلك راجع لإنخفاض رأس المال اللازم لإنشاء مثل هذه الصناعات إلى جانب قصر الفترة اللازمة لإعداد الدراسات و إنخفاض تكاليف التأسيس وسهولة الحصول على الوثائق والتراخيص.

-المعرفة التفصيلية للسوق وكذا عملاء السوق من خلال معرفة إحتياجات والسرعة على تلبية رغباتهم.

-قدرتها الكبيرة على الإبتكار والإبداع والتجديد وبالتالي منافسة المؤسسات الكبيرة.

-قدرتها على الإنتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر الحجم والتنوع وقدرتها على استغلال الموارد المحلية (القدرة على تكييف وتحقيق التوازن الإقليمي).

-هي عبارة عن مؤسسات مغذية ومكملة للمؤسسات الكبيرة.

-تعد مصدرا للإدخارات الخاصة وتعبئة لرؤوس الأموال من أجل الإستثمار و التوسع.

-ما يلاحظ على هذا النوع من المؤسسات انه يعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي او القروض المقدمة من الأصدقاء أو أفراد العائلة أي أن الاعتماد على التمويل البنكي ضعيف وهذا راجع إلى:

- ✓ عدم القدرة على تقديم ملفات مشاريع تخضع للشروط المطلوبة.
- ✓ عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القرض.

-تساهم بدور فعال في زيادة كل من القيمة المضافة والناتج القومي والدخل القومي بالإضافة إلى التصدير لمختلف المنتجات خاصة السلع اليدوية والحرفية، والحد من البطالة من خلال خلق فرص العمل.

المحور الثاني:الإطار المفاهيمي التنمية المستدامة وعلاقتها بالصناعات الصغيرة و المتوسطة (الأهداف، المبادئ، الأبعاد)

إن مفهوم التنمية المستدامة جاء من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية و محاربة الفقر ،و مواصلة التنمية الإقتصادية إضافة إلى الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية على اعتبار أنها عمليات متكاملة فيما بينها وليست متناقضة ،فهي

بهذا المعنى ينظر على أن التنمية المستدامة هي البديل الوحيد لضمان تحقيق استقرار النمو السكاني في الحاضر وللأجيال مستقبلا، و من هنا يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها:"النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر ممكن مع الحرص و الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة و بأقل قدر ممكن من الأضرار و الإساءة إلى البيئة"[2].

و بما أننا ندرس حالة الجزائر فقد عرف المشّرع الجزائري التنمية المستدامة وفق القانون رقم 10/03 المؤرّخ في 20 جمادى الأول 1424 الموافق لـ19 يوليو سنة 2003 على أن"التنمية المستدامة هو مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية و اقتصادية قابلة للاستقرار و حماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار التنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية"[3].

ثانيا:أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتراوح بين الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أهداف اقتصادية:حيث تعتبر من بين الأهداف المهمة التي يجب الوصول إليها بتحسين جميع الظروف الاقتصادية و هذا من خلال:

- ❖ اعتماد اقتصاد تنافسي و فعال يعتمد على المعلومات و التكنولوجيا المتطورة.
- ❖ الحفاظ على معدّل نمو صناعي عالي مع الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية.
- ❖ زيادة المخرجات الزراعية للوصول إلى القدر المناسب من الاكتفاء في إنتاج الغذاء مع العمل على تخفيض التأثيرات السلبية للزراعة على البيئة.
- ❖ التنمية الصناعية المستدامة.
- ❖ التخطيط العمراني و دعم النقل المستدام.

أهداف اجتماعية: تهدف التنمية المستدامة إلى المساواة بين أفراد المجتمع في الحصول على الرفاهية من خلال:

- ❖ العدالة في توزيع الثروات و الوصول إلى التعليم و الخدمات و الاندماج الاجتماعي.
- ❖ خفض نسبة الفقر و البطالة.
- ❖ توفير المسكن خاصة بالنسبة للمجموعات المهمشة مع الحفاظ على الأراضي الزراعية.
- ❖ تحسين نوعية الخدمات الصحية و ضمان وصولها لجميع المواطنين.
- ❖ تحسين نوعية التعليم و ضمان الوصول إليه.
- ❖ تعزيز دور المرأة في الاقتصاد القومي و الحياة الاجتماعية.

- **الأهداف البيئية:**و تظهر فيما يلي:

- ❖ حماية الموارد الطبيعية و خفض التدهور البيئي و مستويات التلوث.
- ❖ الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة.
- ❖ الحفاظ على مستوى التنوع البيولوجي.

❖ الحد من تلوث الهواء و انبعاث الغازات الدفيئة و المواد المستنزفة لطبقة الأوزون.

مما سبق نستخلص أنّ التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق التوازن الديناميكي بين كل من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة و إدارة الموارد و حماية البيئة من جهة أخرى.

ثالثا: المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة.

حدد جدول أعمال القرن أو ما يعرف بالأجندة 21، المنبثقة عن قمة الأرض بريو دي جانيرو سنة 1992، 27 مبدأ لتوجيه مختلف الجهات الفاعلة نحو تحقيق التنمية المستدامة، و بالتالي اعتبرت هذه المبادئ أساسية للتنمية المستدامة، و لكن مع مرور الوقت و تطور الفكر التنموي، طرأت تغيرات نوعية عل بعض المبادئ، حيث طورت مبادئ أخرى جديدة من طرف بعض الخبراء و المتخصصين، لتتكّيف مع الظروف الراهنة و الاحتمالات المستقبلية المتعلقة بها، و تتمثل أهم المبادئ الإنسانية للتنمية المستدامة فيما يلي: [4]

- الإنسان هو محور التنمية المستدامة و هدفها.
- مبدأ اغتنام فرص تحقيق الربح لجميع و لكل الأطراف ذات المصلحة.
- التعاون الدولي بين مختلف الدول من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- مبدأ الاستغلال الرشيد و العقلاني للموارد الأولية و الطاقوية و عدم تبذيرها.
- مبدأ اللامركزية السلطة و التفويض.
- مبدأ الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية و التنظيمية أي العمل على تنفيذ سياسات اقتصادية صارمة و أكثر تنظيما في مجال تسيير النشاطات الاقتصادية المختلفة.
- ترقية استخدام مختلف الأدوات الاقتصادية و فرض ضرائب مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الملّوث يجب أن يتحمل تبعات تلويثه للبيئة.
- مبدأ الحيطة و الحذر و الذي ينصّ على رسم سياسات و اتّخاذ إجراءات احترازية و احتياطية و تطبيقها بشكل واسع من طرف مختلف الدول والحكومات و المؤسسات.
- مبدأ الوقاية حيث تعتبر الوقاية من التلّوث أكثر فاعلية من معالجة التلّوث بعد حدوثه.
- مبدأ العدالة بين الأجيال.
- مبدأ الملوث الدافع، هذا المبدأ يفرض على السلطات الحكومية لمختلف الدول و على المؤسسات الدولية أن تتخذ إجراءات و تدابير من اجل إلزام المتسببين في التلّوث البيئي بتحمل مسؤولياتهم اتجاه ذلك.
- مبدأ الإدماج و التضامن نعني بالتضامن هو إشراك الكامل للمواطنين عند التصدّي للمشكلات البيئية.
- مبدأ حماية الخصوصيات الثقافية، و هو من المبادئ الهامة للتنمية المستدامة التي يجب احترامها، حيث يجب من خلال هذا المبدأ احترام العادات و التقاليد و المعتقدات الدينية، ولا يجب أن يكون النموذج التنموي مرتكز على التحديث و عمليات التغريب هو السائد، بل يجب أن تكون التنمية شاملة و متكاملة مع متطلبات العولمة لكن باحترام الجوانب الثقافية و خصوصياتها دون تمييز.

- مبدأ الإفصاح و الشفافية: أي إلزام مختلف المؤسسات أن تكون شفافة في تعاملاتها خاصة التقارير التي تبّين مختلف النشاطات التي تقوم بها.
- مبدأ الشراكة و المشاركة بين مختلف **الأطراف ذات المصلحة**(*).
- مبدأ المسؤولية و المساءلة: أي يتحمل صانعوا القرار المسؤولية الكاملة عن مختلف القرارات الإستراتيجية المصيرية التي يقومون بصياغتها، و إذ يضمنوا للأطراف ذات المصلحة حق مساءلتهم عن جميع الأخطاء التي يرتكبونها سواءا كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو دينية.

رابعا: الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

تعتبرالتنميةالمستدامةتنميةثلاثيةالأبعادمترابطةومتداخلة و متكاملةفيما بينها كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: الأبعاد الثلاثة المتداخلة للتنمية المستدامة

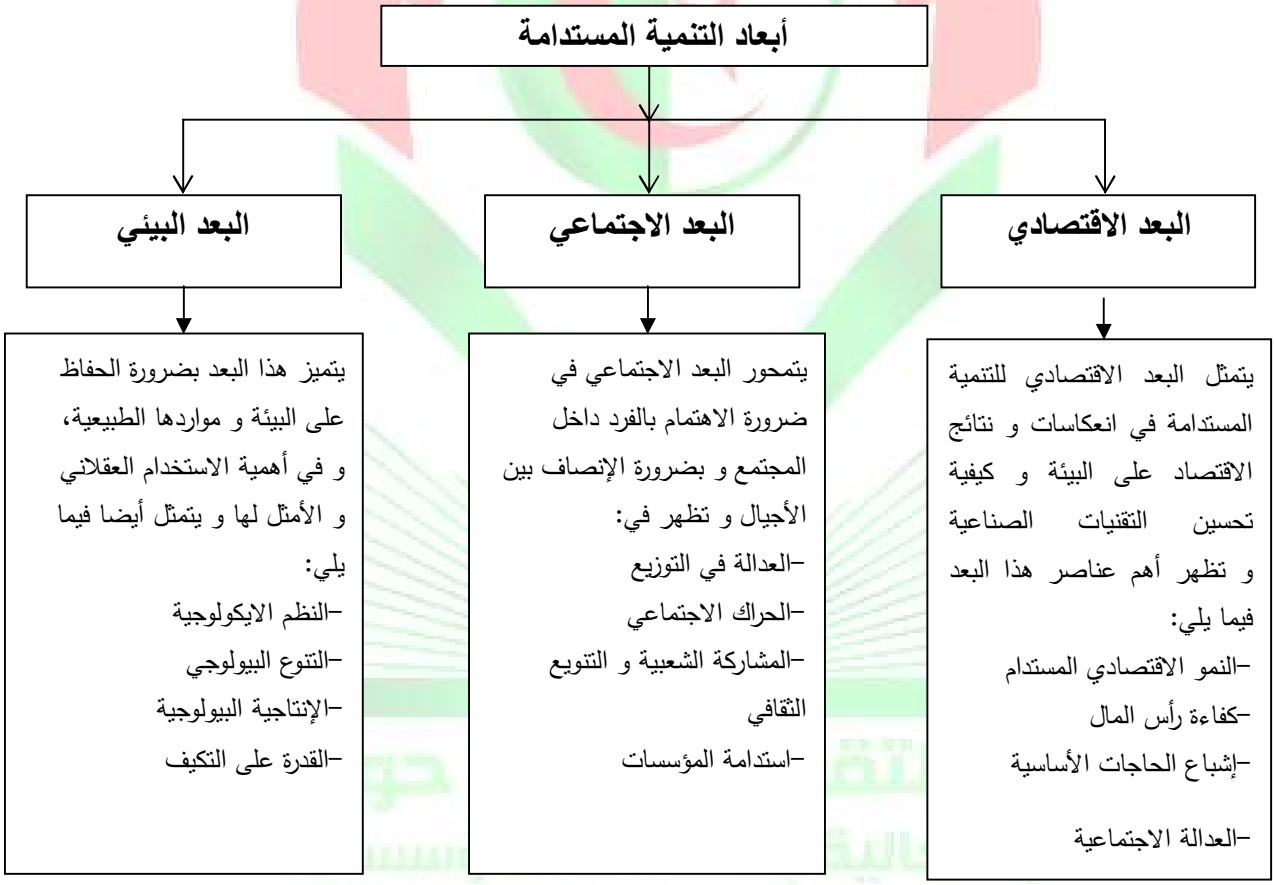

المصدر: مطانيوس مخول، غانم عدنان، **نظم الإدارة البيئية و دورها في التنمية الاقتصادية**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد02 ، 2009،ص 39.

(*)**أطراف ذات المصلحة**: يعرف أصحاب المصالح بأنهم كل شخص أو جماعة تبدي اهتماما بالعمليات التي تقوم المؤسسة بتنفيذها لتحقيق أهدافها وهم أصحاب رؤوس الأموال و المستثمرون و العمال و الموردون و الزبائن و هناك من قسمهم إلى فئة ملاك المؤسسة، فئة العاملين بالمؤسسة، فئة عملاء المؤسسة (مستهلكين، مستفيدين، زبائن، حكومات، و المنافسين)، و فئة أفراد المجتمع عامة.

و بشكل عام تتفاعل أبعاد التنمية المستدامة بجميع أبعادها في علاقة تفاعلية و تكاملية إذ لا يمكن أن تحقق التنمية المستدامة بدون وجود هذه الأبعاد مجتمعة.

المحور الثالث: مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة

لقد أصبحتالصناعات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة تمثل مكانة هامة فيالإقتصاد الجزائري حيث أضحت تلعب دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة و ذلك من خلال مساهمتها بصفة فعالة في التنمية الاقتصادية والإجتماعيةبشكل مستمركمساهمتها في الرفع من القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام بالإضافة إلى تفعيل التجارة الخارجية و امتصاص البطالة و إعادة توزيع الدخل بشكل عادل و خلق الثروة عن طريق تشجيع الإستثمار.

أولا: تطور تعداد الصناعات الصغيرة و المتوسطة

لقد تطور تعداد الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بداية من تسعينيات القرن الماضي إلى غاية يومنا هذا خاصة بعد ما شهد السوق الجزائري إنفتاحا على السوق العالمي في ظل ما يسمى بالعولمة و التبادل الحر بين الدول، و لقد زاد هذا التعداد خصوصا بعد ما تم إنشاء وزارة خاصة بهذا النوع من الصناعات سنة 1993، و صدور القانون التوجهي لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة في 2001بالإضافة إلى الإرادة القوية للدولة الجزائرية في إنماء و تطوير هذا القطاع الحيوي نظرا للمكانة الذي يحتلها هذا الأخير و المستقبل الواعد له ، و فيما يلي تطور التركيبة العددية للصناعات الصغيرة و المتوسطة.

الجدول رقم 2: تطور التركيبة العددية للصناعات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2009-2013:

السنوات / طبيعةالصناعات			2009	2010	2011	2012	2013
الصناعات الخاصة	أشخاص معنوية و طبيعية	العدد	455.398	482.892	54.856	550.511	601.583
		النسبة%	72,86	78,00	77,64	77,04	77,34
	النشاطات الحرفية	العدد	169.080	135.623	146.881	160.764	175.676
		النسبة%	27,05	21,91	22,28	22,58	22,59
المجموع الجزئي الأول		العدد	624.478	618.515	658.737	711.275	777.259
		النسبة%	99,91	99,91	99,92	99,92	99,93
الصناعات العمومية		العدد	591	557	572	557	557
		النسبة%	0,09	0,09	0,08	0,08	0,07
المجموع الجزئي الثاني		العدد	591	557	572	557	557
		النسبة %	0,09	0,09	0,08	0,08	0,07
المجموع		الكلي	625.069	619.072	659.309	711.832	777.816

المصدر:من إعداد الأستاذين بالاعتماد على كل من:

– نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، العدد 16، 2009، ص08.

– نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار ،الأعداد 18، 20، 22، 24 الخاصة بالسنوات 2010، 2011، 2012، 2013 وفق الصفحات (09، 12، 09، 09) على الترتيب.

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن الصناعات الخاصة تشهد تطورا سنويا في تعدادها ، حيث تمثل الصناعات الخاصة المشكلة من أشخاص طبيعية و معنوية الأغلبية في التعداد بنسبة تفوق 77% من مجموع الصناعات، حيث بلغت نسبة الزيادة من 2009 إلى سنة 2013 ما مقداره 24,46% (أي بزيادة قدرها 152.747)، و يعود هذا النمو إلى الاستراتيجية التي أرادت الدولة الجزائرية الوصول إليها و المتمثلة في إنشاء 200.000 صناعة صغيرة و متوسطة خلال الخماسي (2010-2014).

بالنسبة للنشاطات الحرفية هي الأخرى لها مكانة معتبرة في تركيبة قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة، و التي كلها من القطاع الخاص و تحتل المرتبة الثانية بمتوسط نمو 23,28%، أما بخصوص المؤسسات العمومية فهي في تراجع مستمر بنسبة ضئيلة جدا تقدر بـ0,08% من إجمالي المؤسسات و هذا راجع إلى توجه الجزائر نحو خوصصة المؤسسات و تشجيع القطاع الخاص وخاصة نوع الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

للإشارة فقط أن هذه الصناعات تنشط في قطاعات مختلفة و من أهمها الطاقة و المناجم و الخدمات المتصلة، البناء و الأشغال العمومية ، الصناعات التحويلية ، الفلاحة و الصيد البحري.

ثانيا: الدور الإقتصادي و الإجتماعي للصناعات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

تلعب الصناعات الصغيرة و المتوسطة دورا فعالا في الإقتصاد الوطني سواء من الناحية الإقتصادية من خلال المساهمة في الرفع من الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة و تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في الصادرات أو من الناحية الإجتماعية من خلال توفير مناصب الشغل الذي يبقى الشغل الشاغل للدولة الجزائرية لتحقيق أهم بعد في التنمية الإجتماعية و هو تقليص نسبة البطالة.

- بالنسبة لمساهمتها في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات نقدم الجدول التالي:

جدول رقم03: مساهمة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من 2008 إلى 2012

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة / القطاع	2008		2009		2010		2011		2012	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	92,760	55,17	8,816	41,16	53,827	02,15	34,923	23,15	38,793	01,12
نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	07,3574	45,82	02,4162	59,83	68,4681	98,84	46,5137	77,84	02,5813	99,87
المجموع	09,4334	100	82,4978	100	21,5509	100	08,6060	100	40,6606	100

المصدر:نشرية المعلومات الإحصائية، **وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار**، العدد 24، سنة2013، ص09.

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه إلى إرتفاع مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام خارج المحروقات حيث كانت نسبة المساهمة في 2008 تقدر بـ 82,45% و ارتفعت إلى 87,99% سنة 2012 أما فيما يخص القطاع العام فكانت نسبة المساهمة تقدر في 2008 بـ19,2% إلى 12,01% في 2012 و هذا ما يبين أن القطاع الخاص يحقق مردودية أكثر من القطاع العام و هذا راجع إلى تعداد هذه الصناعات الذي يميل بنسبة أكبر للقطاع الخاص في ظل تراجع المؤسسات العمومية.

- بالنسبة لمساهمتها في القيمة المضافة نبرزها في الجدول الموالي:

جدول رقم04: تطور القيمة المضافة من 2008 إلى 2012

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة / القطاع	2008		2009		2010		2011		2012	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام في القيمة المضافة	458,9	13,27	432,05	9,84	340,56	7,10	528,51	9,74	588,44	9,58
نسبة القطاع الخاص في القيمة المضافة	3363,06	86,73	9354,5	90,16	440,76	92,8	4895,64	90,26	5553,31	90,42
المجموع	3821,96	100	4386,55	100	4791,32	100	5424,15	100	6141,75	100

المصدر:نشرية المعلومات الإحصائية، **وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار**، العدد 24، مرجع سابق ص51.

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة الصناعات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في القيمة المضافة في تزايد مستمر من سنة لأخرى حيث وصلت سنة 2012 إلى 5553,31 مليار دج بنسبة تقدر 90,42% من إجمالي القيمة المضافة بعد ما كانت هذه النسبة في 2008 تقدر بـ86,73 بقيمة 3363,06 مليار دج، بينما يلاحظ العكس فيما يخص القطاع العام أين هو في إنخفاض مستمر ما عدا في سنة 2011 أين لوحظ إرتفاع طفيف (من 7,10% سنة 2010 إلى 9,74% سنة 2011) و الذي يعود إلى إرتفاعالصناعات العمومية من 557 إلى 572 مؤسسة.

- المساهمة في التجارة الخارجية (خارج قطاع المحروقات).

سجلت التجارة الخارجية الجزائرية في سنة 2013 ما يلي: (6)

-إرتفاع قيمة الواردات بنسبة 8,89% مقارنة بسنة 2012 حيث إنتقلت من 50.376 مليار دولار أمريكي إلى 54.852 مليار دولار أمريكي و هذا ما يبين عدم قدرة الم.ص.م في المساهمة في تخفيض الوردات و هذا راجع إلى أن معظم هذه الصناعات ذات طابع خدمي أو تنشط في مجال البناء و الأشغال العمومية و هذا ما توصلنا إليه من قبل لذلك لابد من تشجيع إنشاءالصناعات الصغيرة و المتوسطة ذات الطابع الإنتاجي.

-أما بخصوص الصادرات نحو الخارج يبقى قطاع المحروقات يمثل أكبر نسبة 96,72% سنة 2013، أما الصادرات خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة 3,28 من القيمة الإجمالية بقيمة 2,16مليار دولار أمريكي و قد عرفت هذه الصادرات زيادة بأكثر من 5% مقارنة بـ2012.

- المساهمة في توفير مناصب الشغل و الحد من ظاهرة البطالة تظهر هي الأخرى في الجدول الموالي:

جدول رقم05: تطور مناصب الشغل المصرح بها للصناعات الصغيرة و المتوسطة سنة 2012-2013

القطاع / السنة		عدد المناصب في 2012	عدد المناصب في 2013	التطور	النسبة
الصناعات الخاصة	**الأجراء**	1.089.467	1.176.377	86.910	7,98
	أرباب المؤسسات	711.275	777.259	65.984	9,28
المجموع الجزئي		1.800.742	1.953.636	152.894	8,49
الصناعات العمومية		47.375	48.256	881	1,86
المجموع		1.848.117	2.001.892	153.775	8,32

المصدر:نشرية المعلومات الإحصائية، **وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار**، العدد 24، مرجع سابق ص12.

حسب الجدول نلاحظ أن عدد مناصب الشغل المصرح بها في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا إلى غاية 2013/12/31 بـ 2.001.892 منصب شغل و كانت عدد المناصب الجديدة التي تم توفيرها في سنة 2013 تقدر بـ 153.775 منصب مقارنة بـ 2012 أي بنسبة 8,32%.

و تبقى حصة الأسد للقطاع الخاص الذي يساهم بنسبة 97,21% من إجمالي مناصب الشغل مقابل 2,41% فقط بالنسبة للقطاع العام و يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حققت قفزة نوعية في مجال التشغيل بالإضافة إلى ذلك توزع هذه الأخيرة على مختلف ربوع الوطن أدى بدوره إلى توزيع الثروة بصفة عادلة و من تم تحقيق العدالة الإجتماعية، و في الأخير يمكن القول أن الم.ص.م لها دور إيجابي من الجانب الإجتماعي و الذي لا يقل أهمية عن دورها في الجانب الإقتصادي.

ثالثا: دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الحفاظ على البيئة:

و يتضح التزام الصناعات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية اتجاه البيئة من خلال خاصية المناولة التي تتميز بها و التي تسمح لها باستغلال مخرجات الصناعات الكبيرة التي تدرجها ضمن الفضلات و النفايات، كما أنها تعتبر فرصة للنوعين للمساهمة في حماية المحيط و البيئة، فبلغة الأرقام تقدر كمية المخلفات الناتجة من الكبيرة الكبير و الخاصة بالمعادن الحديدية بـ1.500.000 طن في السنة، و 90.000 طن/سنة للمعادن الغير الحديدية تسترجع و ترسكل منها حوالي 20%، أما بالنسبة للورق فإن الكمية تقدر بـ150.000 طن تسترجع منها 40.000 طن سنويا تستعمل في إعادة صناعة الورق أي بمعدل 26,66% و في ما يخص النسيج نجد أنّ الكمية تقدر بـ60.000

طن/سنويا و تقّدرالكمية المسترجعة و المرسكلة ما يعادل 55.000 طن/سنويا، أما البلاستيك تقدر الكمية بـ100.000 طن/سنويا و الكمية المرسكلة هي 12.000 طن/سنويا.(7)

و بالتالي فإنّ استغلال الصناعات الصغيرة و المتوسطة لمخلفات الصناعات الكبيرة يجعلها تساهم و لو بنسبة معينة في تحقيق متطلبات الحماية البيئية، إلاّ أنّ استرجاع و رسكلة و إعادة تدوير كمية أكبر من هذه المخلفات لحماية المحيط من التلوث يتطلب من الدولة الجزائرية خلق نسيج أكبر من هذه الصناعات و توجيهها نحو قطاعات الاستغلال المبنية على مخلفات الصناعات الكبرى.

يبقى الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بعيد كل البعد بالمقارنة نع هذه الصناعات في الدولة المتقدمة و ربما قد يرجع السبب في ضعف الالتزام البيئيللصناعات الصغيرة و المتوسطة إلى نقص الدعم اللازم في هذا المجال، و التركيز الشديد على الجانب الاقتصادي من قبل مسيري و مديري هذه المؤسسات بالإضافة إلى توجيه جهودهم نحو إيجاد حلول المشاكل و التحديات المختلفة التي تتخبط فيها مؤسساتهم على حساب الأداء البيئي وغياب تطبيق القوانين و التشريعات التي تجبر المؤسسات على تحسين أدائها البيئي

المحور الرابع:اليات و أساليب ترقية و دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

عملت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول بإنشاء هيئات و أجهزة حكومية كآلياتتعمل على دعم و ترقية و مرافقةالصناعات الصغيرة و المتوسطة خاصة في ظل المشاكل العديدة التي تعاني منها لسيما المشكل الأساسي المتمثل في تمويل هذه الصناعاتلذلك قامت بإنشاء وزارة خاصة بهذه الصناعات بالإضافة إلى إنشاء العديد من الوكالات و الصناديق التمويلية و هذا ما سنحاول عرضه بإختصارفي النقاط يلي:

أولا/ وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الصناعات الصغيرة و المتوسطة).

كانت أول مبادرة للدولة الجزائرية تبين اهتمامها للصناعات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بهذه الصناعات سنة 1993 و التي انحصرت مهمتها في البداية في إيجاد حلول لها بالإضافة إلى تقديم حوافز مالية و دعم لازم من أجل تنميتها و تطويرها.

أما في سنة 1994 ، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994 ، أصبحت هناك وزارة منتدبة، إلا أن هذه الوزارة و منذ إنشائها رافقتها العديد من التعديلات خاصة من جانب التسمية، حيث تغيرت تسميتها بموجب المرسوم التنفيذي ، رقم 03-81 المؤرخ في 26 فيفري 2003، و أصبحت تسمى بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ، إلا أن هذه التسمية لم تدم طويلا، حيث في 28 ماي 2010 أصبحت وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار.

ثانيا/ مشاتل الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

تعرف المشاتل حسب المشرع الجزائري " أنها مؤسسات عمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تنشأ تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعات الصغيرة و المتوسطة حيث تتكون من:

-المحضنة: هيكل دعم يتم التكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الخدمات.

-ورشة ربط: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية.

-نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث العلمي.

ثالثا/مراكز التسهيل للصناعات الصغيرة و المتوسطة:

و هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري توضع تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تقوم هذه الأخيرة بإجراءات إنشاء الصناعات الصغيرة و المتوسطة مع تقديم خدمات الإعلام و التوجيه و الدعم و المرافقة، و توضع تحت وصاية وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرةو المتوسطة و ترقية الاستثمار، وتم إنشاءها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 و المحدد للطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مهامها و تنظيمها.

رابعا/ المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

و أنشأ هذا المجلس في 25 فيفري 2003 من أجل ترقية الحوار و جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل و السلطات العمومية و من جميع الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات و استراتيجيات لترقية و تطوير قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

خامسا/ **الوكالات الوطنية لدعمالصناعات الصغيرة و المتوسطة.**

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):** تم إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وفق المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 ديسمبر 1996، حيث يتمتع هذا الجهاز بالإستقلالية المالية و الشخصية المعنوية كما يهدف هذا الجهاز إلى الدعم المالي و الفني لفئة الشباب و يتمتع أيضا بالمهام التالية:

-تقديم الدعم و الاستشارة لمستحدثي الصناعات الصغيرة و المتوسطة و متابعة مسار التركيب المالي و تعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع.

-تضع تحت تصرف مستحدثي الصناعات المصغرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و حتى التنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.

-تسهر على كون المؤسسات المستحدثة تعمل في مجالات مريحة و مستمرة لضمان الشغل و تحقيق المداخيل.

حيث في 2012/12/31 قامت هذه الوكالة بتمويل 249147 مشروع و خلق 614555 منصب شغل و هي نسب جد إيجابية.

- **الوكالة الوطنية للقرض المصغر (ANGEM):** قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ضمن المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كما أنها تتمتع هي الأخرى بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.

  حيث تقوم هذه الوكالة بدعم الحرفيين و الأفراد الذين يرغبون في إقامة مشاريع حرفية عن طريق تقديم لهم قروض بدون فائدة بالإضافة إلى تقديم الإعانات للمستفيدين من الاستثمارات من قروض الصندوق الوطني للقرض المصغر.

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):** وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالإستقلالية المالية، حيث تأسست بموجب مرسوم رئاسي رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير

الاستثمار و التي عوضت وكالة دعم و ترقية الاستثمارات بعدما أن فشلت في ترقية و دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، تتمثل المهام الأساسية لهذه الوكالة في:

-استقبال و مساعدة المستثمرين عن طريق هياكلها المركزية و الجهوية.

-تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية لقرارات التشجيع على الاستثمار.

-تساهم في تنفيذ سياسات و استراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

-تزويد الراغبين في الاستثمار سواءا كانوا أجانب أو محليين بكافة المعلومات الإحصائية و الإرشادات اللازمة.

- **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (AND PME):** وهي أيضا مؤسسة ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تم إنشاؤها بموجب مرسوم تنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 2005/05/03، ومن مهام هذه الوكالة ما يلي:

-تطبيق الاستراتيجية القطاعية الخاصة بترقية و تطوير الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

-تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل الصناعات الصغيرة و المتوسطة و ضمان متابعة سيره.

- تتبع التطور العددي للصناعات الصغيرة و المتوسطة فيما يخص الإنشاء، التوقف و تغيير النشاط.

-إعداد دراسات دورية بخصوص التوجهات العامة للصناعات الصغيرة و المتوسطة.

-جمع و استغلال و نشر المعلومات الخاصة بمجالات نشاط الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

سادسا/ صناديقتمويل الصناعات الصغيرة و المتوسطة:

بالإضافة إلى الهيئات و الوكالات السابقة تم إنشاء العديد من الصناديق لتمويل هذا النوع من الصناعات:

- صندوق ضمان قروض الصناعات الصغيرة و المتوسطة (FGAR) في 11 نوفمبر 2002 كأول أداة مالية ساهمت بسد فراغ كبير في إشكالية الضمانات الضرورية للقروض البنكية.
- صندوق ضمان قروض الاستثمارات الصناعات الصغيرة و المتوسطة(CGCI) في 19 أفريل 2004 حيث بدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006.

إضافة إلى بعض الصناديق الثانوية المساهمة في خدمة أصحاب المشاريع كصندوق تدعيم التصدير (FPE)، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNRDA)، صندوق ضمان الاستقرار للصناعات الصغيرة و المتوسطة (CGCIPME) ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC) إلى غيرها من الصناديق.

الخاتمة

لقد أصبحت الصناعات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تحتل مكانة جد هامة في الاقتصاد الوطني بعد أن كانت الصناعات الكبيرة هي التي تقود قاطرة التنميةفي البلاد، و ذلك راجع إلى إصدار العديد من التشريعات من قبل الدولة الجزائرية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص لسيما القانون التوجيهي لترقية هذه الصناعات الصادر فيسنة 2001، الأمر الذي انعكس إيجابا على تطور تعداد هذه الصناعات و توزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة و مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها، فمن الناحية الاقتصادية تعمل هذه

المؤسسات على المساهمة في زيادة الناتج المحلي و الرفع من القيمة المضافة و التجارة الخارجية، و من الناحية الاجتماعية تعمل على توفير مناصب الشغل ومنه إعادة التوزيع العادل للثروة، أما من الناحية البيئية فهي تقوم بحماية المحيط و التقليل من التلوث و لو أن هذا الأخير مازال في بدايته.

و بالرغم من التطور الذي عرفته الصناعات الصغيرة و المتوسطةالوطنية و مساهمتها في التنمية المستدامة في الجزائر، إلا أنها لا تزال ضعيفة المستوى في مجال تأدية وظائفها التنموية التي لا ترقى إلى الأهداف المسطرة و هذا حسب مختلف الإحصائيات و النتائج التي تحصلنا عليها و يعود السبب للعديد من المشاكلو التحديات التي لا تزال تعترض نمو و تطور هذا النوع من الصناعات كصعوبة الحصول على التمويل المناسب و المشاكل المتعلقة بالعقار، و المشاكل التسويقية التي تجعل هذه المؤسسات تخسر حصصا سوقية كبيرة خاصة في ظل وجود منافسة حادة من المنتجات المستوردة و وجود أسواق موازية بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالمحيط الإداري و التنظيمات الجبائية و نقص البنى التحتية ناهيك عن المشاكل الداخلية و المتمثلة في نقص الخبرة و التخطيط و الرقابة و ضعف كفاءة الموارد البشرية إلى غير ذلك.

التوصيات و الإقتراحات:

- توفير مناخ إستثماري ملائم و ترقية المحيط بما يتوافق و طبيعة الصناعات الصغيرة و المتوسطة من خلال إصلاح المنظومة القانونية و الجبائية و الإدارية مما يسمح لها بمواكبة التطورات الإقتصادية الراهنة.
- لابد على الدول العربية بما فيها الجزائر أن تستفيد من الخبرات و التجارب الدولية الرائدة للوقوف على أحدث الطرق المستخدمة في مجال دعم و ترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة.
- تكثيف الحملات التحسيسية والملتقيات حول مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده لتعريف مديري ومسيري الصناعات الصغيرة و المتوسطة وتوعيتهم بأهمية هذا المفهوم والأهداف الذي يصبو إليها من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني والصمود أمام المنافسة التي تفرضها الصناعات الأجنبية التي تطبق أبعاد هذا المفهوم.
- إستحداث آليات تمويل جديدة كإنشاء بنوك و مؤسسات مالية متخصصة و صيغ التمويل الإسلامي في تمويل هذا النوع من الصناعات مع الأخذ في الحسبان الضمانات التي تقدمها هذه الأخيرة.
- إنشاء هياكل قاعدية تعمل على تكوين، تدريب وتأهيل العنصر البشري من إطارات ومسيرين من أجل إمداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة بيد عاملة مؤهلة بإعتبار أن الأول بتسير الثانية وليس العكس.
- تدريب تكوين الشباب المقبلين على إنشاء صناعات صغيرة و متوسطة خاصة بهم و تطوير قدراتهم الشخصية الخاصة بالمقاولة كالإبداع ، الإبتكار، روح المبادرة و المسؤولية و محاولة إدراج هذا التكوين في الجامعات.

قائمة المراجع:

[1]المادة 04 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 و المتضمن **للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، 2001،.

[2]عمار عماري، "**إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها**"، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة -سطيف، 07-08 أفريل 2008.

[3]المادة 04 من القانون رقم 10/03 المؤرخ في 20 جمادى الأول 1424 الموافق لـ20 جويلية 2003 المتضمن **حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد43، 2003.

[4] رابح حميدة، "**استراتيجيات و تجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم النمو و تحقيق تنمية مستدامة- دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية و التجربة الصينية-**"، رسالة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2011.

[5] بن مسعود آدم، **ترقية و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2015.

[6]نشرية المعلومات الإحصائية، **وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار**، العدد 24،2013.

[7]مشري محمد الناصر، "**دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة- دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية تبسة**"، رسالة الماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011

قائمة المراجع الخاصة بالأشكال و الجداول

- منظمة العمل العربي، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية**، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة و الثلاثون، بشرم الشيخ، الجمهورية المصرية العربية، الأيام 23 فيفري إلى 1 مارس 2008.

-مطانيوس مخول، غانم عدنان، **نظم الإدارة البيئية و دورها في التنمية الاقتصادية**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد02 ، 2009.

-نشرية المعلومات الإحصائية، **وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية**، العدد 16، 2009.

- نشرية المعلومات الإحصائية، **وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار** ،الأعداد 18، 20، 22، 24 الخاصة بالسنوات 2010، 2011، 2012، 2013

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر